

Distr.
GENERAL

A/RES/53/86
26 January 1999

الجمعية العامة



الدورة الثالثة والخمسون
البند ١٦٠ من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة

[دون الإحالة إلى لجنة رئيسية (A/53/L.43/Rev.1)]

٨٦/٥٢ - الآثار العالمية المترتبة على مشكلة تحويل التواريخ في
الحاسوب عام ٢٠٠٠

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ٢٣٣/٥٢ المؤرخ ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٨ والمعنون "الآثار العالمية المترتبة على مشكلة تحويل التواريخ في الحاسوب عام ٢٠٠٠"،

وإذ ترحب بتقرير الأمين العام المعنون "الخطوات المتخذة داخل منظومة الأمم المتحدة لحل مشكلة تحويل التواريخ في الحاسوب عام ٢٠٠٠"^(١)،

وإذ تدرك أن فعالية تصريف أعمال الحكومات والشركات وغيرها من المنظمات تتهددها مشكلة تحويل التواريخ في الحاسوب عام ٢٠٠٠، أو "علّة الألفية"،

وإذ تؤكد على الحاجة إلى القيام بعمل فعال لمعالجة المشكلة، وذلك بوقت كاف قبل تاريخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ غير المرن، الذي قد تتوقف بعده نظم مهمة عن العمل،

وإذ تدرك ما لمشكلة "عام ٢٠٠٠" من أثر خطير محتمل في جميع البلدان، مع تزايد ترابط اقتصاداتها،

(١) A/53/574 و Corr.1.

وإذ تؤكد أن مشكلة "عام ٢٠٠٠" قد تؤثر على كل من النظم الحاسوبية والكثير من معدات التحكم الإلكتروني التي تحتوي على رقائق مثبتة وساعات داخلية، مع ما يترتب على ذلك من آثار بعيدة المدى على مجالات مهمة، من قبيل الإمدادات الكهربائية، والاتصالات السلكية واللاسلكية، والنظم المالية، والنقل، والصحة العامة، ونظم البناء والمصانع، والإمدادات الغذائية، وخدمات الطوارئ، وتنظيم الرعاية الاجتماعية، والمرافق العامة،

وإذ تؤكد أيضا ضرورة بذل جهود متضافرة من جانب الحكومات والمنظمات الخاصة والعامة والدولية لمعالجة مشكلة "عام ٢٠٠٠".

وإذ تعرب عن تقديرها لقيام البنك الدولي بإنشاء صندوق استثماري للمساعدة في الجهود الرامية إلى حل مشكلة "عام ٢٠٠٠"، ولتبرعات الدول الأعضاء للصندوق،

وإذ تعرب عن تقديرها أيضا لجهود الفريق العامل المفتوح باب العضوية المخصص للمعلوماتية والتابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في زيادة مستوى الوعي بمشكلة "عام ٢٠٠٠"،

١ - تطلب إلى جميع الدول الأعضاء أن تقوم على وجه الاستعجال بمضاعفة جهودها لحل مشكلة "عام ٢٠٠٠"، بما في ذلك العمل من أجل كفاءة اشتراك القطاع الخاص اشتراكا كاملا في معالجة المشكلة، وحل المشكلة في النظم التي تخضع لسيطرتها، وتعيين منسقين قطريين تابعين لها لهذا الغرض؛

٢ - تناشد جميع الدول الأعضاء إقامة تعاون عالمي لمواجهة التحدي المتمثل في مشكلة "عام ٢٠٠٠" على نحو يتسم بحسن التوقيت والفعالية، والعمل معا لمواجهة التهديدات التي تسببها المشكلة على الصعيد العالمي؛

٣ - تهيب بالحكومات ومنظمات القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني أن تتبادل، محليا وإقليميا وعالميا، المعلومات المتعلقة بخبراتها في معالجة مشكلة "عام ٢٠٠٠"؛

٤ - تحث جميع الدول الأعضاء على تأكيد أهمية التخطيط للحالات الطارئة، وأن تضع الخطط لمواجهة احتمال حدوث أعطال كبيرة في القطاعين العام والخاص؛

٥ - تطلب إلى الأمين العام أن يتخذ الخطوات اللازمة لكفالة أن تتخذ جميع وحدات منظومة الأمم المتحدة التدابير اللازمة لضمان أن تكون حواسيبها ومعداتنا التي تحتوي على مشغلات دقيقة مثبتة ومتوافقة مع حلول عام ٢٠٠٠ قبل التاريخ المستهدف بوقف طويل، وذلك بوضع خطة عمل لمنظومة الأمم المتحدة؛

٦ - تحيط علما مع التقدير بالمبادئ التوجيهية المقترحة لمعالجة مشكلة الحاسوب "عام ٢٠٠٠" التي أعدها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٨، بصيغتها الواردة في مرفق قرار المجلس ٤٥/١٩٩٨، المؤرخ ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٨، وتحث الدول الأعضاء على الاعتماد عليها في معالجة الجوانب المتباينة لمشكلة "عام ٢٠٠٠"؛

٧ - تطلب إلى الأمين العام أن يكفل رصد منظومة الأمم المتحدة عن كثب لمصادر التمويل الفعلية والمحتملة اللازمة لدعم جهود البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية الرامية إلى معالجة مشكلة "عام ٢٠٠٠"، وأن يسهل موافاة الدول الأعضاء بالمعلومات ذات الصلة عن إمكانيات التمويل هذه؛

٨ - تطلب أيضا إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والخمسين تقريرا عن الخطوات المتخذة داخل منظومة الأمم المتحدة وبالاتشارك مع الدول الأعضاء لحل مشكلة "عام ٢٠٠٠"؛

٩ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الرابعة والخمسين البند المعنون "الآثار العالمية المترتبة على مشكلة تحويل التواريخ في الحاسوب عام ٢٠٠٠"، وأن تنجز ما تظطلع به من عمل في إطار ذلك البند من جدول الأعمال قبل حلول الموعد المحدد، أي ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩.

الجلسة العامة ٨١

٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨